من حذف الفعل عند سيبويه

الدكتور محمد علي الرديني

جامعة المرقب

تمهيد :

تُعَدُّ اللغةُ العربيةُ من أكثر اللغات قبولاً لمبدأ الاقتصاد اللغوي ـ الذي نادى به سيبويه (80 هـ) والنحاة من بعده كثيراً ـ وأميلها للإيجاز في التعبير ، وبالتالي من أكثر اللغات احتواءً لظاهرة الحذف ، وهي (لا تكتفي من الإكثار من الحذف ، ولكنها تنوعه أيضاً ، حتى ولو قائل قال : إنَّ العربية هي لغة الحذف ، لصح ذلك ، فهي تحذف المفرد ، وتحذف الجملة الواحدة ، والجمل المتتابعة . . .) [1] ، نظراً لما في العبارة الموجزة من قوَّةِ إبلاغ ، وإثارةٍ للحس ، وبعثٍ للخيال ، وتنشيطٍ للنفس ، فيجتزئ من الكلمة ، ومن العبارة ، ويضمر من العناصر ما هو ملحوظ في الذهن ، ويحذف ما يعدّ من فضول الكلام .

وتُعدُّ ظاهرة الحذفِ من الظواهر اللغوية التي لها أهميتها في تأريخ النحو العربي منذ نشأته ، نظراً لارتباطها المباشر بموضوع الدرس النحوي ارتباطاً وثيقاً ، مكَّنها من التداول على ألسنة النحاة ـ أغلب الأحيان ـ علماً بأن أسلوب النحاة في التعبير عن مصطلح الحذف لا يكاد

---

(1) كتاب الألفاظ والأساليب ص 232 .

يقتصر على لفظة بعينها ، بل يتعداه إلى توظيف بعض الألفاظ الأخرى . وسيقتصر هذا البحث على بعض ما ذكره سيبويه من حذف الفعل بدلالته الزمنية ، مع الإشارة إلى ذكر جهود بعض العلماء الذين تأثروا بمنهجه .

الحذف لغة واصطلاحاً :

الحذف لغةً :

الحذف : القطع من الطرف ، فيقال : حَذَفَ الشيء يحذفه ، قَطَعَه من طَرفِهِ . . . وحَذَف رأسَه بالسَّيْف حَذْفاً : ضَرَبَه ، فقطع منه قطعةً [1] ، ومنها : القطف من الطرف ، فالحذف : قطعُ الشيء من الطرف ، كما يحذف ذنب الدابة [2] . سواء أكان الحذف بمعنى القطع أم القطف ، فالملاحظ هو ارتباط ذلك بناحية من الشيء ، هي الطرف .

الحذف اصطلاحاً :

من المتعارف عليه عند النحاة والبلاغيين ، أنَّ الحذف هو « الإسقاط » ، فهو عندهم : « إسقاط جزئي الكلام أو كله لدليل » [3] ، أو « إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال ، أو فحوى الكلام» [4] . ويعني ذلك تقليل ألفاظ التركيب من غير اخلال بالمعنى ولهذا عدَّ البلاغيون الحذف نوعاً من الإيجاز .

وقد تفاوت أسلوب سيبويه في التعبير عن مصطلح الحذف ، بحيث تعدَّاه إلى توظيف بعض الألفاظ توظيفاً مرادفاً لمعنى الحذف ، ومن ذلك قد يأتي الحذف عنده بمعنى الاختزال ، يقول عن ظاهرة انتصاب المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره : (. . . . . . وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل) [5] . وقد يأتي بمعنى « الإضمار » [6] ، وهو الإخفاء لغة ، ويطلق اصطلاحاً على « اسقاط الشيء لفظاً لا معنى » [7] . وقد استعمل سيبويه مصطلح الحذف بمعنى

(1) اللسان (حذف) ج 1 ص 591 .
(2) المصدر نفسه .
(3) البرهان في علوم القرآن ج 3 ص 102 .
(4) النكت ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص 46 .
(5) الكتاب ج 1 ص 312 وينظر اللسان (خزل) ج 2 ص 826 .
(6) الكتاب ج 1 ص 268 والتعريفات ص 29 .
(7) الكتاب ج 1 ص 283 .

الإضمار في مجالات عدة منها :

1 ـ (. . . . ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظْهارُه) [1] .

2 ـ (. . . . أضمروا الحرفَ الذي يَجرُّ وحذفوا ؛ تخفيفاً على اللسان) [2] .

وهناك مصطلحات مرادفة عند بعض العلماء للحذف ، فيعبّر عن الحذف أيضاً « بالطرح » ، فقد ذكر الفراء (ت 207 هـ) في معرض حديثه عن حذف الألف من ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ، (. . . . . وإنما حذفوها من بسم الله الرحمن الرحيم أول السور ، لأنها وقعت في موضع مجهول لا يعرف القارئ معناه ، ولا يحتاج إلى قراءته ، فاستخف طرحها . . . . .) [3] . وذهب ابن فارس (ت 395 هـ) إلى أن (من سُنَنِ العرب الإضمار ، ويكون على ثلاثة أضْرُب : إضمار الأسماء ، وإضمار الأفعال ، وإضمار الحروف) [4] .

ويأتي بمعنى « الاستغناء » [5] والاستغناء عند النحاة إحلال عنصر محل عنصر آخر لعلة ما في بعض الصيغ والتراكيب المختلفة في كلام العرب ، وأنه (بابٌ واسعٌ ، فكثيراً ما استغنت العرب عن لفظٍ بلفظ . . . .) [6] . وقد يعبّر عن الحذف « بالاختصار » . والاختصار عند بعض أهل العربية بمعنى الإيجاز [7] ، والاختصار في الكلام أن تدع الفضول ، وتستوجز الذي يأتي على المعنى [8] . ويفهم من هذا أنَّ اختصار الكلام يتمُّ بإحدى طريقتين :

أ ـ ترك الفضول من الكلام . وبحذف شيء منه لدليل ، وهو ما يسمى الاختصار .

---

(1) المصدر نفسه ج 1 ص 268 .

(2) المصدر نفسه ج 2 ص 161 .

(3) معاني القرآن ج 2 ص 1

(4) الصاحبي ص 386 ـ 388 .

(5) الخصائص ج 1 ص 266 والأشباه والنظائر ج 1 ص 19 .

(6) الأشباه والنظائر ج 1 ص 19 .

(7) الخصائص ج 1 ص 289 والاتقان ج 2 ص 54 .

(8) اللسان (خصر) ج 2 ص 841 .

ب ـ إيجازه من غير حذف ، ويسمى حينئذٍ الاقتصار [1] .

وقد يؤدي الحذف معنى « الاتساع » [2] ، وهو عند أهل البديع أنْ يؤتى بكلام يتسع فيه التأويل بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني ، كفواتح السور [3] .

وقد عدَّ البلاغيون الحذف أحد نوعي الإيجاز [4] ، لأنَّ في الإيجاز تكمن البلاغة بل أنَّ (الإيجاز هو البلاغة) [5] ، حين لا يخلّ بالمعنى . ويؤكد حقيقة هذه العبارة ما (قيل لبعضهم : ما البلاغة ؟ فقال : الإيجاز ، قيل : وما الإيجاز ؟ قال : حذف الفضول ، وتقريب البعيد) [6] . والإيجاز ليس يُعْنى به قلة الحروف والألفاظ ، وإنما ينبغي له ـ المتكلم ـ أن يحذف بقدر مالا يكون سبباً لإغلاقه [7] .

ونقل ابن رشيق (ت 463 هـ) قول رسول الله ﷺ : (نَظَّر الله وَجْهَ رَجُلٍ أوجز في كلامه ، واقتصر على حَاجَتِهِ) [8] . فالإيجاز تكثيفٌ للكلام ، سواء أكان التكثيف بحذف بحذف عنصرٍ من الكلام أم بغير حذف ، بشرط عدم الإخلال بالمعنى . بيد أن هناك مواضع لا يحمد فيها ، إذ لكل مقام مقال ، (ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال ، لجوَّزه الله تعالى في القرآن ، ولم يفعل ذلك ، ولكنه أطال تارةً للتوكيد ، وحذف تارةً للإيجاز ، وكرَّر تارةً للإفهام) [9] . وقيل لأبي عمرو (ت 154 هـ) : (أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم ، لتبلغ ، قيل : أفكانت توجز ؟ قال : نعم ، ليحفظ عنها) [10] .

الحذف عند سيبويه :

إنَّ ظاهرة الحذف في النحو بأنواعها من المسائل التي ضمَّها الكتاب ، ولعلَّ أهم

(1) النكت ص 76 .
(2) محيط المحيط ص 969 .
(3) المصدر نفسه .
(4) النكت 76 .
(5) كتاب الصناعتين ص 78 .
(6) المصدر نفسه ص 179 .
(7) الحيوان ج 1 ص 91 .
(8) العمدة في صناعة الشعر ونقده ج 1 ص 241
(9) أدب الكاتب ص 15 ـ 16 .
(10) الخصائص ج 1 ص 83

أنواع الحذف التي كان لها حظٌّ وافِرٌ من التناول عند سيبويه ، هو إضمار الفعل في جملةٍ من التراكيب اللغوية ، بحيث اتسمت هذه الظاهرة بالملاحظات الدقيقة ، والتحليل الشامل .

وقوع الحذف :

لقد نبَّه سيبويه على وقوع الحذف في اللغة بعامة ، من دون تقييد بنوع الحذف ، وأدرك أنَّ ذلك الحذف يَرِدُ خلافاً للأصل الذي عليه اللغة ، ففي باب ما يكون في اللفظ من الأعراض [1] ، يقول : (اعلم أنهم مما يحذفون الكلم [2] ، وإن كان أصله في الكلام الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوِّضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يُستَعْمل حتى يصير ساقطاً . . . . .) [3] .

أساس الحذف :

نَهَجَ سيبويه في دراسته النحو ، منهج الْفِطْرةِ والطبع ، وكان لاستقرائه كلام العرب ، ووقوفه على أساليبهم في التعبير ، أن بيَّنَ له أنَّ لظاهرة الحذف قانوناً يستمدُّ شريعته وتطبيقه من النطق العربي ، ولذلك يجب التزامه في أثناء التطبيق العملي للكلام ، وعدم الحياد عنه ، لأنَّ مخالفته تعني خروج الكلام عن الأسلوب الذي نطقت به العرب . ففي (ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمل إظهارُه بعد حرفٍ) [4] . يقول : (واعلم أنه أنه ليس كُلُّ حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكنَّكَ تُضْمِرُ بعدما أضمرتْ فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتُظهِرُ ما أظهروا ، وتُجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام وممّا هو في الكلام على ما أَجْرَوا) [5] . فكان هذا القانون هو الأساس الذي بنى عليه سيبويه رأيه في ظاهرة الحذف الحذف في العربية بعامة ، وحذف الفعل بخاصة .

---

(1) الأعراض : يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه . انظر الكتاب 1 / 24 .

(2) قال السيرافي :(أراد ربما يحذفون وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه والعرب تقول : أنت مما يفعل كذا أي ربما تفعل) . انظرها في المصدر نفسه ج 1 ص 24 .

(3) الكتاب ج 1 ص 24 ـ 25 .

(4) الكتاب ج 1 ص 258 .

(5) المصدر نفسه ج 1 ص 265 ـ 266 .

الفعل بين الإظهار والإضمار :

ذكر سيبويه أنَّ ظاهرة حذف الفعل تجري على ثلاثة مجارٍ :

1 ـ فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يحسن إضمارُه .

2 ـ فعل مضمر مستعمل إظهارُه .

3 ـ فِعْلٌ مضمر متروك إظهارُه . [1] .

1 ـ فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يحسن إضماره :

وهو (كل فعل إذا أضمرته لم يكن عليه دليل لا من متقدم ، ولا من تسلط حال) [2] . كأن تقول : زيداً ، وتريد : اضرب زيداً ، وليس ثمة قرينة تدل عليه ، فهذا لا يجوز ، لاحتمال أن يكون المراد معنى آخر . ولا يجوز إضمار الفعل إذا كان الموضع مما يقبح أن يُعَرَّى منه الفعل ، نحو « أنَّ » و « قد » ، وما أشبه ذلك [3] .

2 ـ فِعْلٌ مضمرٌ مستعملٌ إظهارُه :

وهو (كلُّ فِعْلٍ إذا أضمر كان له ما يدل عليه من لفظٍ متقدم ، أو من تسلّط حال) [4] . أو هو مماً يجوز استعماله وحذفه وأنت مخير فيه ، كأن ترى رجلاً يضرب أو يشتم ، فتقول : زيداً ، بإضمار : اضرب أو اشتم ، ويجوز إظهاره ، فتقول : اضرب زيداً ، أو اشتم زيداً [5] .

3 ـ فِعْلٌ مُضْمَرٌ متروكٌ إظهارُه :

وهو كل فعل لم يجز إظهاره ، لأنَّ في التركيب ما ينوب عنه ، أو يعوضه ، ولا يجوز في عرف النحاة (الجمع بين العوض والمعوض عنه) [6] . (ومن ذلك قولهم : مازِ مازِ رأسَكَ والسيفَ ، كما تقول : رأسَكَ والحائطَ وهو يحذِّره ، كأنه قال : اتّقِ رأسَكَ والحَائطَ . وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثَنَّوْا [7] لكثرتها في كَلامهم ،

(1) المصدر نفسه ج 1 ص 296 .
(2) شرح جمل الزجاجي ج 2 ص 407 .
(3) الكتاب ج 1 ص 296 ـ 297 بتصرف .
(4) شرح جمل الزجاجي ج 2 ص 107
(5) الكتاب ج 1 ص 299 .
(6) شرح جمل الزجاجي ج 2 ص 107 .
(7) يعني ذكروا بعدها شيئاً ثانياً . الكتاب ج 1 ص 275 .

واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال ، وبما جرى من الذكر) [1] . وهذا النوع من الحذف ، أو أو الإضمار اللازم يحفظ ولا يقاس عليه [2] .

أسباب حذف الفعل عند سيبويه :

ارتبطت تعليلات سيبويه للحذف ـ في غالب الأحيان ـ بكثرة الاستعمال ، أو مستمدة من علم المخاطب بمراد المتكلم ، وهي تفسيرات لغوية محضة ، تميل إلى تحري الواقع اللغوي ، وتبتعد عن التعليل المتكلّف ، والتأويل الشامل للنصوص ، الذي هيأ فرصة لنقد النحو العربي من قبل المدرسة الوصفية . ويُعَدُّ الاتصال المباشر بالاستعمال اللغوي ، أحد الجوانب المضيئة في النحو العربي ، ويجعل الاتجاه الوصفي في هذا النحو ـ مما قرره النحاة الأوائل ، مثل سيبويه ـ حقيقة بارزة ، إذ ليس كل ما قرره النحاة يُعَدّ تعليلاً وتأويلاً وتقديراً ينافي طبيعة اللغة ، بل فيه ما هو وصف تقريري محض [3] .

وتتحدد أسباب حذف الفعل في :

1 ـ كثرة الاستعمال :

تُعدُّ ظاهرة كثرة الاستعمال من العلل التي اعتمدها سيبويه [4] ، ومَن جاء بعده من النحويين في تفسير حذف الفعل في كثير من التراكيب اللغوية ، (لأنَّ كثرة الاستعمال تقتضي الخفة في الكلام) [5] . وكان الخلّيل بن أحمد (ت 175 هـ) صاحب صاحب الفكرة ورائدها الأول ، لكونه مصدراً من المصادر التي نهجها سيبويه في تفسير طائفة من الظواهر اللغوية وتعليلها .

فمن الأبواب التي عرضها سيبويه ، وتحدَّث عنها بقوله : (هذا باب يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) [6] . يتناول فيه مجموعة من الأمثلة ، الأمثلة ، وجزءً من كلام العرب مما حذف منه الفعل نتيجة لكثرة الاستعمال

---

(1) الكتاب ج 1 ص 275 .

(2) شرح جمل الزجاجي ج 2 ص 407 وشرح ابن يعيش ج 1 ص 121 .

(3) النحو العربي والدرس الحديث ص 55 .

(4) الكتاب ج 1 ص 280 .

(5) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص 95 .

(6) الكتاب ج 1 ص 280 .

مثل (قولك : هذا ولا زعامتك ، أي : ولا أتَوهَّمُ زعماتِك . ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرُّمَّة ، وذكَرَ الدِّيارَ والمنازلَ :

دِيـــارَ مَيَّـــةَ إذ مَـــيٌّ مســـاعِفةٌ ولا يَرى مثلَها عَجْمٌ ولا عَـرَبُ (1)

كأنه قال : أذكُرُ ديارَ مَيّة . ولكنه لا يذكر « أذكرُ » لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إيّاه ، ولمّا كان فيه من ذكر الدِّيار قبل ذلك ، ولم يذكر : ولا أتوهَّم زعماتِك لكثرة استعمالهم إيَّاه ، ولاستدلاله مما يَرَى من حاله أنَّه يَنْهاهُ عن زَعْمِهِ) (2) . زَعْمِهِ) (2) . ويضيف سيبويه فيقول : (ومن ذلك قول العرب : (كِلَيْهما وتَمْراً) (3) فهذا فهذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم واستعمل ، وترك ذِكرُ الفعل لِما كان قبَل ذلك كأنَّه قال : أعطني كِلَيْهما وتَمْراً) (4) .

وعلَّلَ حذف الفعل بعد (أمَّا) ، وأنه لا يجوز إظهاره ، (لأنَّ (أمّا) كَثُرتْ في كلامهم ، واسْتُعْمِلَتْ حتى صارتْ كالمثل المستعمل) . وهو يقصد حذف (كان) فِي نحو : أمَّا أنْتَ منطلقاً انطلقتُ معك (5) .

وقول عباس بن مرداس :

أبـا خُراشَـةَ أمَّـا أنْـتَ ذا نَفَـرٍ فـإنَّ قـومِيَ لم تـأكُلْهُمُ الضَّـبُعُ (6)

والملاحظ أنَّ أغلب النحاة حين عرضوا لظاهرة حذف الفعل في مواطنها المختلفة ، لم يعتمدوا على كثرة الاستعمال سبباً لتفسير الظاهرة ، بل لجأوا في ذلك

(1) الديوان : 3 والكتاب ج 1 ص 280 والخزانة ج 1 ص 378 . ومساعفة : مواتية .

(2) الكتاب ج 1 ص 280 .

(3) مجمع الأمثال ج 2 ص 151 وأصله أن إنساناً خُيِّر بين شيئين فطلبهما المخير جميعاً وزيادة .

(4) الكتاب ج 1 ص 280 ـ281 .

(5) المصدر نفسه ج 1 ص 293 وقد نقل محقق الكتاب قول السيرافي ما ملخصه :(اتفق الكوفيون والبصريون على على وجوب حذف الفِعْل فِي هذا ونحوه واختلفوا في المعنى . فالكوفيون يقولون : هو بمعنى أنْ وإنَّ (أنْ) المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمجازاة ويحملون قوله تعالى :(أن تضِلَّ إحداهما) البقرة / 282 . والبصريون يقولون : إنَّه على معنى التعليل أي لأن كنت منطلقاً أنْطَلِقُ معك . وشبهوها بإذْ ولأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب) . الكتاب ج 1 ص 280 .

(6) الكتاب ج 1 ص 293 وشرح ابن يعيش ج 2 ص 99 والخزانة ج 2 ص 80 . والشاهد فيه نصب (ذا نَفَرٍ) خبراً خبراً لكان المحذوفة التي عوّض عنها « ما » تعويضاً لازماً .

إلى ما يمكن تسميته بتصحيح الإعراب بالبحث عن العامل المحذوف الذي أدَّى بالاسم إلى تلك الصورة المنطوقة . ومن ذلك ما ياتي :

يقول سيبويه في (باب ما يَنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه . . . ما جرى منه على الأمر والتحذير) [1] . (. . . . وحذفوا الفعلَ من إيَّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام ، فصار بدلاً من الفعل . . . .) [2] . وقال المبرد في باب (إياكَ في الأمر) : (. . . فلما كانت إياك لا تقع إلاَّ اسماً منصوباً كانت بدلاً من الفعل دالة عليه . . . وذلك قولك : (إياك والأسد يا فتى) ، وإنما التأويل : اتقِ نفسك والأسد . و (إياك) منصوب بالفعل لأنه والأسد متقِيان . . . .) [3] . في حين يرى ابن عصفور (ت 669 هـ) أن (إياك منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ، ولم يستعمل إلاَّ بمعنى الأمر ، فإذا قلت : إياك ، فتقديره : إياك باعد) [4] .

ويقول سيبويه في (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه في غير الأمر والنهي) [5] : (. . . . ومن ذلك قولهم : مرحباً وأهلاً . . . . ، فإنما رأيتَ رجلاً قاصداً إلى مكان ، أو طالباً أمراً ، فقلت : مرحباً وأهلاً ، أي أدركتَ ذلك وأصبتَ ، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه ، وكأنه صار بدلاً من رَحُبَتْ بلادُك وأهِلَتْ ، كما كان (الحَذَرَ) بدلاً من احْذَرْ) [6] .

ومهما كان الأمر ، فلنا أن نفهم في ضوء ما فسر به سيبويه حذف الفعل ، أنَّ كثيراً من أحكام النحو العربي تعدُّ أحكاماً وصفية تُسْتَمدُّ تفسيراتها من الاتصال المباشر بالواقع اللغوي [7] .

2 . حذف الفعل لوجود عوض عنه :

يُعدُّ حذف الفعل لوجود عوض عنه من أهم الأسباب التي اعتمدها سيبويه ،

---

(1) الكتاب ج 1 ص 273 .
(2) المصدر نفسه ج 1 ص 274 .
(3) المقتضب ج 2 ص 212 .
(4) شرح جمل الزجاجي ج 2 ص 410 .
(5) الكتاب ج 1 ص 290 .
(6) الكتاب ج 1 ص 295 .
(7) النحو العربي والدرس الحديث ص 55 .

والنحاة الآخرون لتفسير ظاهرة حذف الفعل ، (لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، وهو كثيرٌ في كلام العرب) [1] . يقول سيبويه عن النداء : (وأما يا زيدُ فله علة . . . . حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال : يا ، أُريد عبدَ الله ، فحذف أُريد ، وصارت (يا) بدلاً منها ، لأنَّك إذا قلتَ : يا فلانُ ، عُلِمَ أنَّك تريدُه) [2] .

ومَهْماَ يكن من أمر ، فإن كلام سيبويه عن وجود فِعْلٍ محذوف في النداء ، يبدو أنه أراد منه تفسير المعنى المراد من عبارة النداء ، ولذلك أدرج هذا النوع ضمن ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه ، لأنه لو ظهر لتغير الكلام عمَّا كان عليه قبل إظهاره ، وتغير معناه من الإنشاء إلى الخبر كما يرى ذلك ابن مضاء [3] . فعبارة النداء ـ إذن ـ ليست جملة فعلية حذف فعلها وجوباً ، بل هي ملفوظٌ خاصٌ مستقلٌ بنفسه ، يفيد فائدة تامة ، وربما هذا ما كان يرمي إليه أبو علي الفارسي من قوله : (إنَّ الاسمَ مع الحرف يكون كلاماً في النداء ، نحو : يا زيد) [4] .

وتطرَّق سيبويه إلى ما اختُزِلَ منه الفِعْلُ لوجود البديل في باب (ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمار الفِعل غير المَستعمل إظهارُه) [5] نحو : (قولك : سقياً وَرَعْياً . . . . وخَيْبَةً . . . . وَجَدْعاً . . . . وإنما ينتصب هذا وما أشبه إذ ذُكِرَ مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه ، على إضمار الفعل ، كأنَّك قلت : سَقاك الله سَقْياً ، ورَعَاك الله رَعْياً ، وخيَّبك الله خَيْبَةً ، فكلُّ هذا وما أشبهه على هذا ينتصب . وإنما اختُزِل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جُعِلَ الحَذَر بدلاً من احْذَرْ ، وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من سَقَاك الله ورعاك الله ، ومن خيَّبك الله . وما جاء منه لا يظهر له فِعْلٌ فهو على هذا المثال نَصْبٌ) [6] .

شروط حذف الفعل :

هناك شروط يجب تحققها عند القول بالحذف ، ومن أهمها وجود دليل على

(1) الكتاب ج 1 ص 339 .
(2) المصدر نفسه ج 1 ص 291 .
(3) الرد على النحاة ص 79 ـ 80 .
(4) همع الهوامع ج 1 ص 34 .
(5) الكتاب ج 1 ص 311 .
(6) المصدر نفسه ج 1 ص 311 ـ 312

المحـذوف ، ويعـدُّ مـن الضـوابط الثابتـة ، لأنَّ (الأصـل في المحـذوفات جميعهـا علـى اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحـذوف ، فـإن لم يكـن هنـاك دليـل على المحذوف ، فإنه لغوٌ من الحديث لا يجوز بِوَجْـهٍ ولا سـبب) [1] . ويمكـن القـول : إن العرب تحذف إذا كان فيما أبْقَوا دليلاً على ما ألقوا ، فلـم يحـذف فعـل مـن التراكيـب إلاَّ بمراعاة هذا القـانون . وقيـام دليـل علـى المحـذوف إشـارة يـتفطن بهـا السـامع لفهـم المعنى المقصود من العبارة ، وتؤمن للمتكلم بلوغ مقصده للسامع ، (لأن سـبيل المـتكلم الإفهام ، وبغية المكلَّم الاستفهام ، فأخفّ الكلام على الناطق مؤونةً ، وأسهله علـى السـامع محملاً ، ما فهم عند ابتدائه مراد قائله ، وأبان قليله ، ووضح دليلـه ، فقـد وصـفت العـرب الإيجـاز فقرظتـه ، وذكـرت الاختصـار ففضـلته ، فقـالوا : لمحـة دالـة) . . . و (أومـأ فأغنى) [2] ، لأنَّ العربي بطبعه (إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد) [3] .

وقد قسَّم النحاة والبلاغيون الدليل إلى نوعين :

1 ـ الدليل المقالي (القرينة اللفظية) :

وهو دليلٌ لفظي يمكـن أنْ يكـونَ مفهومـاً مـن خـلال الـنص اللغـوي المنطـوق ، فيشير بذلك إلى الفعل المحذوف ، وهذا الدليل يمكن أن يكون سـابقاً علـى مـا حـذف ، أو لاحقا ، نحـو قولـه تعـالى : ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾ [النحـل: 30] أي أنزل خيراً [4] . فوجـود القرينـة يجيـز الحـذف ، لأنَّ المحـذوف مـن اللفـظ إذا دلَّـت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ به [5] .

ويمكن أن نعدَّ من الدليل المقالي ما يقدره النحاة من أفعال محذوفة تحت ما أسموه (الفعل المضمر على شريطة التفسير) ، ففي قوله تعالى : ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۚ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ وَمَنَٰفِعُ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾ [النحل: 5] ، أي خلق الأنعام ، وانتصابها (الأنعام)

(1) المثل السائر ج 2 ص 82 .
(2) قواعد الشعر ص 76 ـ 77 .
(3) الخصائص ج 1 ص 83 .
(4) تفسير الكشاف ج 2 ص 407 .
(5) الخصائص ج 1 ص 293 . ومذهب الكسائي أن خيراً منصـوب لأنـه خـبر كـان المحذوفـة والتقـدير : انتهـوا يكـن الانتهاء خيراً شرح المفصل ج 2 ص 27 ـ 28 . في حين يرى الفراء في معـاني القـرآن ج 1 ص 296 : أنَّ خـيراً متصل بالأول ومن جملته فهو صفة لمصدر محذوف كأنه قال : انتهوا انتهاء خـير لكـم . فلـيس نصـبه علـى إضـمار يكن لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا ألا ترى بأنك تقول : اتق الله تكن محسناً ولا يجوز أن تقولَ : اتـقِ الله محسـناً وأنت تضمر تكن ولا يصلح أن تقول : أنصرنا أخانا وأنت تريد تكن أخانا .

بمضمر يفسره الظاهر [1] . وكذلك ما فسر به البصريون الاسم المرفوع بعد أداة شرط ، مثل (إن) نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 6]. فـ (أحد) مرتفع بفعل الشرط مضمراً يفسره المنطوق ، تقديره : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك [2] . ومما ذكره سيبويه في هذا (أن ترى الرجل قد قَدِمَ من سَفَرٍ فتقولَ : خَيْرَ مَقْدَمٍ ، أو يقولَ الرجلُ : رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا : خيرَ مَقْدَم ، فتقول : خيراً وما سرَّ ، وخيراً لنا وشراً لعدوِّنا . وإن شئت قلت : خَيْرُ مَقْدَمٍ ، وخَيْرٌ لنا وشرٌّ لعدوِّنا . أما النَّصْبُ فكأنه بناه على قوله : قَدِمْتُ ، فقال : قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدِمٍ . . .) [3] .

نخلص من هذا إلى القول : بأنَّ الدليل المقالي ـ كما يفهم منه ـ لا يقتصر على ما تشير إليه بعض الألفاظ من داخل النص اللغوي لتعيين الفعلِ المحذوف ، بل هناك قرائن لفظية ـ صوتية وإعرابية ـ إن أحسن فهمها أدَّتِ الغرضَ نَفسَه .

2 ـ الدليل الحالي (القرينة المعنوية) :

ويُعرَف بقرينة المقام ، أو القرينة المعنوية ، وليس لهذا الدليل وجود في اللفظ ، وإنما يفهم من السياق فقط ، فهو جملة العناصر والظروف الملابسة للنص اللغوي ، والتي لا يشك في مدى تأثيرها وأهميتها البالغة في تحديد معنى العبارة المنظومة ، فعناصره ـ إذن ـ ليست لغوية ، كما هو الشأن بالنسبة للدليل المقالي . والدليل الحالي ، دليلٌ رصده كلٌّ من سيبويه [4] ، وابن جني [5] (ت 392 هـ) ، وابن يعيش [6] (ت 643 هـ) ،

(1) الكشاف ج 2 ص 402 .
(2) الكشاف ج 2 ص 175 .
(3) الكتاب ج 1 ص 270
(4) المصدر نفسه ج 1 ص 270 ـ 272 .
(5) وقد ذكر ابن جني ظاهرة الحذف ضمن باب في الخصائص ج 2 ص 360 سمَّاه (شجاعة العربية) والمقصود بشجاعة العربية إظهار ما دار بين العرب في لغاتهم الفصيحة عند النطق بها من تقديم أو تأخير أو حذف أو انتقال في استرسال الكلام من غيبة إلى حضور أو من حضورٍ إلى غيبة واتيانهم بذلك كله فصيحاً مستوفياً لأنواع البلاغة . . . وإنما يُسمى (شجاعة العربية) تشبيهاً بالرجل الذي تكون منه شجاعة تحمله في الحرب على التقدم والتأخر والقرب والبعد والإقبال والإدبار . . . . والشجاعة في الكلام تحمل الناطق على الجولان في جوانب المعاني كيف شاء) . انظر جواهر الكنز ص 118 ـ 119 .
(6) شرح المفصل ج 2 ص 29 .

والرضي [1] (ت 688 هـ) . وقد نصَّ سيبويه على ضرورة مراعاة الدليل الحالي في حذف الفعل في كثيرٍ من المواضع . ومن أمثلة ما ذكره على ذلك :

قوله : ومما ينتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمل إظهاره ، قول العرب : حدَّثَ فلانٌ بكذا وكذا ، فتقولُ : صادقاً والله ، أو أنْشدك شعراً ، فتقول : صادقاً والله ، أي قالَه صادقاً . لأنَّك إذا أنشدك فكأنَّه قد قال كذا . ومن ذلك أيضاً أنْ ترى رجلاً قد أَوْقَعَ أَمْراً ، أو تعرَّض له ، فتقول : (متعرِّضاً لعَنَنٍ لم يَعْنِهِ [2] أي : دنا من هذا الأمر متعرِّضاً لعَنَن لم يَعْنِهِ . وترك ذكرَ الفعل لما يَرى من الحال) [3] .

وقوله : (بَيْعَ المَلَطَى [4] لا عهدَ ولا عَقدَ [5] ، وذلك إنْ كُنْتَ في حال مساومةٍ وحال بَيْعٍ ، فَتَدَعُ أَبايِعُك اسْتغناءً لما فيه من الحال) [6] . (ومثله : غَضَبَ الخيل على اللُّجُمَ [7] ، كأنه قال : غَضِبْتَ ، أو رآه غَضْبانَ فقال : غَضَبَ الخيلِ ، فكأنَّه بمنزلة قوله : قوله : غَضِبْتَ غَضَبَ الخيل على اللِّجم) [8] .

ومن ذلك : (قولك : أقائماً وقد قَعَدَ النَّاسُ ، وأقاعِداً وقد سار الرَّكْبُ . وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعِداً ، عَلِمَ اللهُ وقد سار الركبُ ، وقائماً قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ النَّاسُ . وذلك أنَّهُ رأى رجلاً في حال قيام أو حال قُعودٍ ، فأراد أنْ ينبِّهه ، فكأنَّه لَفَظَ بقوله : أتقومُ قائماً وأتَقْعُد قاعداً ، ولكنَّه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع) [9] .

فعناصر السياق الحالي متعددة ، وتعددها باعث على صعوبة تحديد المعنى ، لأنَّها تعدُّ جزءً من معنى الكلام ، وذلك يحتم ضرورة الالتفات إلى فهم هذه العناصر

---

(1) شرح الكافية ج 1 ص 76 .

(2) العنن : الأمر يضرب المثل : للمعترض فيما ليس من شأنه . مجمع الأمثال ج 2 ص 320 واللسان (عنن) .

(3) الكتاب ج 1 ص 271 ـ 272 .

(4) المَلَطى : البيع بغير رجوع .

(5) مجمع الأمثال ج 2 ص 283 وروايته : « لا عُهدة » كما في اللسان ملس ملط عهد والعهدة : التبعة في العيب ويروى أيضاً « المَلسى » بمعنى المَلَطى ينظر الكتاب ج 1 ص 272 .

(6) الكتاب ج 1 ص 272 الحاشية (2) .

(7) مجمع الأمثال ج 2 ص 359 واللسان (غضب) .

(8) الكتاب ج 1 ص 273 .

(9) المصدر نفسه ج 1 ص 340 ـ 341 .

والإحاطة بها قدر الإمكان ، وبخاصة منها شخصية المتكلم ، وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقة في أثناء العملية الكلامية .

ويشير سيبويه إلى عنصر شخصية المخاطب كدليل على حذف الفعل ، كما في نحو قوله تعالى : ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾ [النساء : 171]، فيقول : (وقال الخليل : كأنّك تحمله على ذلك المعنى ، كأنّك قلت : ائْتَهِ وادْخُلْ فيما هو خَيْرٌ لك ، فنصبتَه لأنَّك قد عرفتَ أنَّك إذا قلت له : ائْتَهِ ، أنَّك تحمله على أمر آخَرَ ، فلذلك انْتَصَب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام ، ولعلم المخاطَب أنَّه محمولٌ على أمر حين قال له : انتَهِ ، فصار بدلاً من قوله : ائتِ خيراً لك ، وادْخُلْ فيما هو خَيْرٌ لك) [1] .

ومما يدخل ضمن تفسير الفعل المضمر من بعض التراكيب ، ما جرى عليه العرف اللغوي ، واستعمل بين المتكلمين ، و (من ذلك قولُ العرب : في مَثَلٍ من أمثالهم : اللَّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً ، إذا كان يدعو بذلك على غنم رَجُل [2] ، وإذا سألتَهم ما يعْنُون قالوا : اللَّهُمَّ اجْمَعْ أو اجْعَلْ فيها ضَبُعاً وذِئْباً . وكلُّهم يفسِّرُ ما يَنْوي ، وإنما سَهُلَ تفسيرُه عندهم لأنَّ المضمر قد استُعْمِل في هذا الموضع عندهم بإظهار) [3] . ويعتمد الرضي الدليل الحالي أساساً لدراسة بعض الظواهر اللغوية من نحو ظاهرة الحذف ، فيقول : (لا يحذف شيءٌ من الأشياء إلاَّ لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً) [4] والقرينة المقصودة هنا تشمل الحاليّة والمقالية معاً .

---

(1) الكتاب ج 1 ص 283 ـ 284 .(قال السيرافي ما ملخصه : للنحويين في توجيه النصب في هذه الأمثلة ثلاثة أقاويل : قولا سيبويه والخليل اللذان ذكرهما . وقال الكسائي : معناه انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم . وأنكره الفراء وقال قولاً قريباً منه فقال في قوله تعالى : ﴿فآمنوا خيراً لكم﴾ : إنَّ خيراً متصل بالأمر واستدل على ذلك بأنا نقول : اتقِ الله هو خيرٌ لك فإذا حذفنا (هو) وصل الفعل إليه فنصبه . والملحوظ أن قول سيبويه وقول الخليل متقاربان) .

(2) السيرافي : ذكر أبو العباس المبرد أنه سمع أن هذا دعاء له لا دعاء عليه ؛ لأنَّ الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلت الغنم . قال : وأما ما وضعه عليه سيبويه فإنه يريد ذئباً من ها هنا وضبعاً من ها هنا . الكتاب ج 1 ص 255 . وقال ابن رشيق في العمدة ج 2 ص 152 : وقد أنشد قول القائل :

تفرقتْ غَنَمي يَوْماً فقلتُ لها يا ربّ سلّط عليها الذِّئب والضبعا

قيل : إنهما إذا اجتمعا لم يؤذيا وشغل كل واحدٍ منهما الآخر وإذا تفرقا آذياً . وقيل : إن معناه في الدعاء عليها قَتَلَ الذئب الأحياء عَيْنا وأكلت الضبع الأموات فلم يبق منها بقية) .

(3) الكتاب ج 1 ص 255 .

(4) شرح الكافية ج 1 ص 76 .

وقد عُرفَ الدليل الحالي عند علماء الغرب بـ (سياق الحال) كما هو الحال عند (فيرث) [1] ، (فهو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي ، كالكلام المنطوق وشخصية المتكلم والسامع ، وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات مَن يشهد الكلام ، غير المتكلم والسامع ـ إن وجدوا ـ وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي ، ودورهم ، أيقتصر على الشهادة أم يشاركون من آن لآن بالكلام ، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم ، وكذلك العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لِمَن يشارك في الموقف الكلامي ، كحالة الجو إن كان لها دخل ، وكالوضع السياسي ، ومكان الكلام ، وكل ما يطرأ في أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال ، أو أي ضرب من ضروب الاستجابة ، وكذلك أثر النص الكلامي في المستمعين ، كالإقناع ، أو الألم ، أو الإغراء ، أو الضحك ، وغير ذلك . وهكذا يتضح أنَّ من أَهم خصائص سياق الحال إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي) [2] .

ومجمل القول إن مواضع حذف الفعل عند سيبويه تتعدد بتعدد الأساليب العربية استعمالاً ضمن كل باب نحوي ، علماً بأن تعددها جاء نتيجة دواع مختلفة تطرقنا لبعض منها بصورة موجزة .

مصادر البحث ومراجعه

1 ـ الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، عالم الكتب ، بيروت . د . ت
2 ـ أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط4 ، دار الجبل ، مصر ، 1963 .
3 ـ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1984 .
4 ـ الألفاظ والأساليب ، الدكتور محمد شوقي أمين ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1977 .
5 ـ البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تح : أبو الفضل إبراهيم ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت ، د .ت .
6 ـ التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه . الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، 1981 .
7 ـ التعريفات علي بن محمد الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1978 .
8 ـ الحيوان ، للجاحظ ، تح : الأستاذ عبد السلام هارون . ط3 ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، 1969 .
9 ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، دار الثقافة ، بيروت . د . ت .
10 ـ الخصائص ، لابن جني ، تح : محمد علي النجار ، ط2 ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، د .ت .

(1) علم اللغة ص 338 .

(2) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص 338 ـ 339 .

11 ـ ديوان شعر ذي الرمة ، تح : كرليل هنري مكارتيني ، كمبردج ، 1919 .
12 ـ الرد على النحاة ، ابن مضاء ، تح : الدكتور شوقي ضيف ، ط2 ، دار المعارف ، مصر ، 1982 .
13 ـ شرح جمل الزجاجي . ابن عصفور ، تح : الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الكتاب للطباعة والنشر جامعة الموصل ، العراق ، 1980 .
14 ـ شرح الكافية ، الرضى الاستراباذي ، ط3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982 .
15 ـ شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، د . ت .
16 ـ الصناعتين ، الكتابة والشعر ، أبو هلال العسكري ، تح : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة الحلبي ، مصر ، د . ت .
17 ـ علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، الدكتور محمود السعران ، دار المعارف ، مصر ، 1962 .
18 ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ابن رشيق ، تح : محمد محيي الدين ، ط3 ، مطبعة السعادة ، 1963 .
19 ـ قواعد الشعر ، ثعلب ، تح : الدكتور رمضان عبد التواب ، ط 1 ، دار المعرفة القاهرة ، 1966 .
20 ـ الكتاب ، لسيبويه ، تح : الأستاذ عبد السلام هارون ، ط1 دار الجيل ، بيروت ، د . ت .
21 ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
22 ـ لسان العرب ، إعداد وتصنيف : يوسف الخياط ، ونديم مرعشلي ، دار لسان العرب ، بيروت ، د .ت .
23 ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لابن الأثير ، تح : الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة ، مكتبة الفجالة ، القاهرة ، 1960 .
24 ـ مجمع الأمثال الميداني ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1985 .
25 ـ معاني القرآن ، للفرّاء ، تح : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1955 ـ 1972 م .
26 ـ المقتضب للمبرد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1963 ـ 1968م .
27 ـ النحو العربي والدرس الحديث ، الدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979 .
28 ـ النكت . للرماني ، ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن ، تح : الدكتور محمد خلف الله ، والدكتور محمد زغلول سلام ، ط3 ، دار المعارف ، مصر ، 1976 .
29 ـ همع الهوامع في شرح الجوامع ، للسيوطي ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1327 هـ .